

ولهم ينقض حكم الطرف اذا المراد منه وفيما سبق  
 ان يكون ضمونا عليه مطلقا لانه قبضه لغرضه فاشبه  
 الكوز بالرفوع للشرب والمعدية التي فيه تشبه المسا  
 فبذلك فانه مع **فروع** الاولي التي توضح للضمير  
 عند اخله فيضا زمر بالوضع والطعام الذي ليس فيها  
 ليس بداخل تحت امانا فهو حتى لو قصد به هو ليركب  
 عليه سرقة لانه لم يرتزوا حفظه وهذا كما لو ترك  
 ثوبه عند انسان وذهب ولم يسيخه او استخفه  
 فسكت فضع فلا ضمان بالمريض بالترام حفظه واما  
 بعد الاكل من ما في تحت وجوب الضمان لانه مستعمل  
 لها فاشبه استعمال طرف المعدية في الاكل والمخاطبة  
 لانها في دارها وكنت تعرفه ويجوز الاكل بالاذن منها  
 لا يوجب الضمان كما لا يضمن الحميم والبساط والاطعام  
 التي يجلس عليها في بيت المالك ولانه لم يتصرف فيها  
 بالنقل بخلاف طرف العارية ولو سلب بعض الضيفان  
 من بعض ان يجر له طعاما الي بين يديه فالضمان عليه  
 القائل لانه نقله بغير اذن المالك فالسائل وكيل والمنقول  
 اليه مستعمل فله ضمان الا ان تلف في يده فالت  
 تلف بعد وضعه زال الضمان بوضعيه في ملك المالك  
 ويجعل استمارة الضمان **فروع** اذا دخل الي دكان  
 الطباخ فاشترى منه طعاما في انا الطباخ فان كان  
 الطعام مجهولا فعلى ما سبق في الكوز فلا يضمن الا ان  
 لانه

لانه ما حوز بالاجارة العاسدة ويضمن الطعام اذا قبضه  
 وان وزن الطعام اولا ثم وضعه في الاثنا فالطعام يضمن  
 بالشر الصحيح والانا ما حوز بالعارية العمومية  
 وكذا الواسطي منه ما معلوما بوضع في الاثنا  
 فيه **فروع** تخارج شخصان في سفر الطعام في اثنان  
 لا حدها فانكسر الاثنا من احدهما فان علي التردد الاخر  
 الضمان نصف الاثنا التردد لانه مستعمل نصف نصيبه  
 من الطعام ونظير ذلك اذا راى شخصان في الطريق  
 فاردفه خلفه فالت الدابة فانه يجب عليه ضمان  
 نصف الدابة فان اردف ثلثا فعلى واحد منهم ربع القيمة  
 ولو اردف اثنين ضمن علي واحد ثلث قيمتها ونصيب  
 المالك هدره اذا كان الطعام مشترك بينهما علي  
 السوا فان تفاوت فكان لاحدهما الدابة والاخر الدابة  
 فانكسر الاثنا فنظير ذلك ما اذا استاجر لاجل عشرة  
 اقدرة فكان احد عشر ثم قال للمالك اجعل علي دابة  
 فعملها فانه يكون مستعمل للدابة كما صرح به المتولي  
 فعلى هذا يضمن ولو كان معه متاع فقال لراكب دابة  
 اجعل متاعي صدقة عندك وسير الدابة فعمله فالت  
 الدابة ضمن بالنقسط وان حمله المالك علي الدابة  
 ولم يرتكب ولم يكن عليها مومي متاع السائل فتلفت  
 ضمن جميع قيمته والعرف بين مال الدار كيب معد الدابة